



بيان 16 نونبر 2021

عقدت الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالمقر المركز للاتحاد يوم الثلاثاء 16 نونبر لقاء مكتبها الوطني العادي ، وقد استهل اللقاء بكلمة الكاتب العام تطرق من خلالها الى السياق العام الذي يوتر هذا الاجتماع والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز الساحة ، مذكرا بالدور الفعال الذي تطلع به الجامعة كمكون من المكونات الأساسية للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ، منوها بالمجهود الجبار الذي قامت به الجامعة بغية الرفع من مستوى تمثيلية الاتحاد داخل المشهد النقابي ، معرجا على المساهمة الأساسية للجامعة في استحقاقات مجلس المستشارين.

وختم الأخ الكاتب العام كلمته الافتتاحية بتذكير الإخوة والاخوات بضرورة الاستعداد لمحطة المؤتمر الوطني الرابع المزمع عقده مباشرة بعد رفع الدولة لحالة الطوارئ الصحية والترخيص للتجمعات العامة والمؤتمرات وبعد قرار الاتحاد تنظيم مؤتمراته الوطنية والمجالية. وقد تناول المكتب الوطني خلال هذا اللقاء تقييم المحطات الانتخابية السابقة وأداء الاتحاد خلال تدبير هذه المناسبة ، حيث سجل المكتب الوطني مجموعة من الملاحظات المرتبطة بالبرمجة والتكوين والتواصل والتأطير استعدادا لمواجهة تداعيات هذه التحديات. وفي إطار تتبع أداء ممثل الجامعة والاتحاد بالتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية ، ألقى الأخ محمد القوبي عرضا حول مستجدات هذه التعاضدية والمجهودات المبذولة من أجل تجويد خدماتها وتقريب الإدارة من المنخرطين عبر فتح مكاتب ومقرات جديدة بغية تقريب الخدمات من المنخرطين وذوي الحقوق. كما تمت مناقشة مستجدات اللقاء الاخباري حول نظام التأمين لفائدة موظفي الجماعات الترابية الذي نظم بمقر المديرية العامة للجماعات الترابية يوم الإثنين 15 نونبر 2021 خصص لاطلاع الشركاء الاجتماعيين على مستجدات التأمين التكميلي لموظفي الجماعات الترابية الذي يشمل تحسين الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية في بعض العلاجات من كشف طبي ونظارات و.....

وإذ تنوه الجامعة بكل الجهود المبذولة في كل المجالات والقطاعات فإنها تعلن مايلي :

- 1- تثمينا لتوسيع وعاء الاستفادة من خدمات التأمين لتشمل الارامل والاطام والمتقاعين.
 - 2- امتعاضها من طريقة تعامل المديرية مع النقابات بعد اقتصارها على اخبارها بمضمون عقود التأمين عوض اشراكها في الإنجاز والاعداد.
 - 3- تماطل وزارة الداخلية في هيكلة مؤسسة الاعمال الاجتماعية وإخراجها إلى حيز الوجود لاسيما بعد اخراج القانون المنظم لها ونشره بالجريدة الرسمية.
 - 4- تأخر المديرية في استئناف جولات الحوار القطاعي، الذي كنا نأمل أن يواكب مستجدات قانون المالية لأنه الكفيل بحل المشاكل العالقة.
 - 5- الإسراع بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف للموظف الجماعي يستجيب لكل المطالب المعقولة والمشروعة للشغيلة الجماعية وعلى رأسها :
 - تسوية ملف حاملي الشهادات كل الشهادات والديبلومات دون تمييز ولا تفرقة ولا تجزئ
 - ادماج خريجي مراكز التكوين في السلايم المناسبة لتكوينهم وشهاداتهم .
 - حذف السلم السابع.
 - فتح آفاق الترقى بالنسبة للوضعيات الإدارية المجمدة.... وكل المطالب الواردة في المذكرة المطالبة للجامعة .
- و بعد متابعتها لصدور الإعلانات الخاصة بإجراء مباريات التوظيف ببعض القطاعات وما خلفته من احتقان بفعل القرارات التمييزية والمجحفة في حق أبناء الشعب المغربي لاسيما الطبقة الفقيرة والمتوسطة ، فإن الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية تؤكد على ما يلي:
- الدعوة للتراجع عن كل الإجراءات والقرارات التي من شأنها الدفع في اتجاه المزيد من الاحتقان وتأجيج الوضع.
 - تضامنها التام والمطلق مع كل حاملي الشهادات في حقهم الطبيعي في الشغل الحافظ للكرامة والعيش الكريم .
 - رفضها لكل الإجراءات التمييزية والاقصائية التي تريد أن تنتهجها بعض القطاعات داخل أسلاك الوظيفة العمومي .
- و في الختام ، تدعو الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية كل الشغيلة الجماعية الى المزيد من رص الصفوف والتعبئة من أجل الدفاع عن حقوقها العادلة والمشروع. تهيب بكل مسؤولي ومناضلي ومناضلات الجامعة والمتعاطفين معها الى الاستعداد للاستحقاقات التنظيمية المقبلة من أجل تجديد الهيكل .

وما ضاع حق وراه طالب.

امضاء الكاتب العام

عزيز اصحاب
الكاتب العام
للجامعة الوطنية لموظفي
الجماعات المحلية